

«البعث» أحيأ ذكرى الحركة التصحيحية

علي عبد الكريم: نحفل بانتصارات سورية وحلفائها



جانب من الحضور

أحيا حزب «البعث العربي الاشتراكي»، الذكرى السنوية لقيام الحركة التصحيحية التي أسسها الرئيس الراحل حافظ الأسد بمهرجان «الوفاء لروح القائد الخالد وإعلاء الصوت دعماً لمسيرة الرئيس القائد بشار الأسد».

الذي أقيم في مركز جابر القفاقي في النبطية وروعا السفير السوري علي عبد الكريم علي.

حضر المهرجان رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد، النواب ياسين جابر، علي يزى، قاسم هاشم، علي عسيران وعبد اللطيف الزين، النائب السابق وجيه العريضي، الأمين القطري لحزب البعث النائب سليمان شلق، وممثلون عن الأحزاب والوطنية والإسلامية.

بداية، الشفيان الوطني والسوري وترحيب من الشاعر حسين شعيب، والقي السفير علي عبد الكريم كلمة، قال فيها: «إن سورية التي نحفل اليوم بذكرى الحركة التصحيحية، إنما نحفل بانتصارات جيش سورية وشعب سورية وقائد سورية وحلفاء سورية، الذين يدافعون عن كرامة الإنسانية جميعاً، وعن كرامة هذه الأرض، ويؤكدون أنّ ما أسسه ويناد القائد الخالد حافظ الأسد إنما يثمر رجالاً يواجون الإرهاب والصهيونية».

والقي النائب رعد كلمة، اعتبر فيها «أن صورة المنطقة العربية بعد صعود سورية والحاق الهزيمة بالإرهاب المستويات وفي كل الاتجاهات، وإذا كان الثناي بالنفس من مفهوم العربية لن يكون له معنى من دون مصادقة السوري، فيما العلاقات الدولية مع المنطقة ستبني بالضرورة وفق رؤية مختلفة وحسابات مختلفة».

وأكد أنّ لبنان سيجد «أنّ صلحته الوطنية تقتضي وجوب إعادة تفعيل علاقته مع سورية على كل المستويات وفي كل الاتجاهات، وإذا كان الثناي بالنفس من مفهوم العربية لن يحمي ضمن حكومة ربط النزاع وما سبقتها، فإنّ هذا المبدأ ما كان ولم يعد يستقيم مع تحميل العلاقات اللبنانية السورية، إن على صعيد دفع المخاطر

إشادات بالعملية النوعية لجيش في عرسال؛ استباق الإرهاب التكفيري يعزز الاستقرار

إشادات شخصيات سياسية ونيابية وحزبية بالعملية النوعية لجيش في بلدة عرسال والتي أسفرت عن اعتقال أمير تنظيم «داعش» الإرهابي في البلدة أحمد أمون ومقتل أحد مرافقيه وتوقيف 11 آخرين.

وفي السياق، حيّأ نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم «الجيش اللبناني» بقيادة أفرادا على العملية، مشيراً إلى أنها «تؤكد أنّ مواجهة الإرهاب التكفيري بكل الوسائل والأساليب المتاحة هو الحل من أجل سلامة لبنان على الاستقرار، فإلا التكفيريون هم سرطان هذه الأمة وسرطان هذا الدين، ومن أراد أن يرفع لبنان ويعزز أمانه واستقراره، عليه أن يساعد في كل العمليات الاستباقية والمباشرة ضد هؤلاء التكفيريين، ولا يوفر لهم بيئة حاضنة ويديفح عنهم تحت أي عنوان، لأنهم مرض للأمة وللذين يدافعون عنهم قبل الآخرين».

بدوره، اعتبر رئيس كتلة «التمنية والتحرير» النائب قاسم هاشم، أنّ هذا الإنجاز يؤكد «أنّ لا خوف على وطن في ظل هذه الصراعات الوطنية لمواجهة أزمات المنطقة على حدتها، والتهديد «الإرهابية» الدائم لولنتنا».

من جهته، أفنى رئيس المجلس العام الماروني، الوزير السابق وديع الحازن، «على الدور الدفاعي والمأثر التي يسجلها الجيش في دعم عرسال لردع الخطر المتطرف عن البلاد، حيث داهم مركز لتنظيم «داعش» الإرهابي في جردو البلدة والقي القبض على أحد أمرائه في لبنان»، وقال في بيان: «مأثر جديدة تسخّل الجيش اللبناني في جردو عرسال، حيث يسدّد الضربات الطولى على امتداد حدودنا الشرقية لردء الأذى التكفيري ومنعه من أي اختراق»، داعياً الجميع إلى «دعم المؤسسة العسكرية، التي وحدها تحمي أمن البلاد وتوفر سؤل العيش للمواطنين لينعموا يشء من الاطمئنان، أقله على الصعيد المعيشي بعدما أطلقّت الصرخات من كل الهيئات الاقتصادية والنقابية، لمواكبة الحركة الدفاعية للقوى العسكرية والأمنيّة، بتشكيل

قانون الأزمات».

«المستقبل» أنهى مؤتمره بانتخاب مكتبه السياسي والتجديد لأحمد الحريري في الأمانة العامة

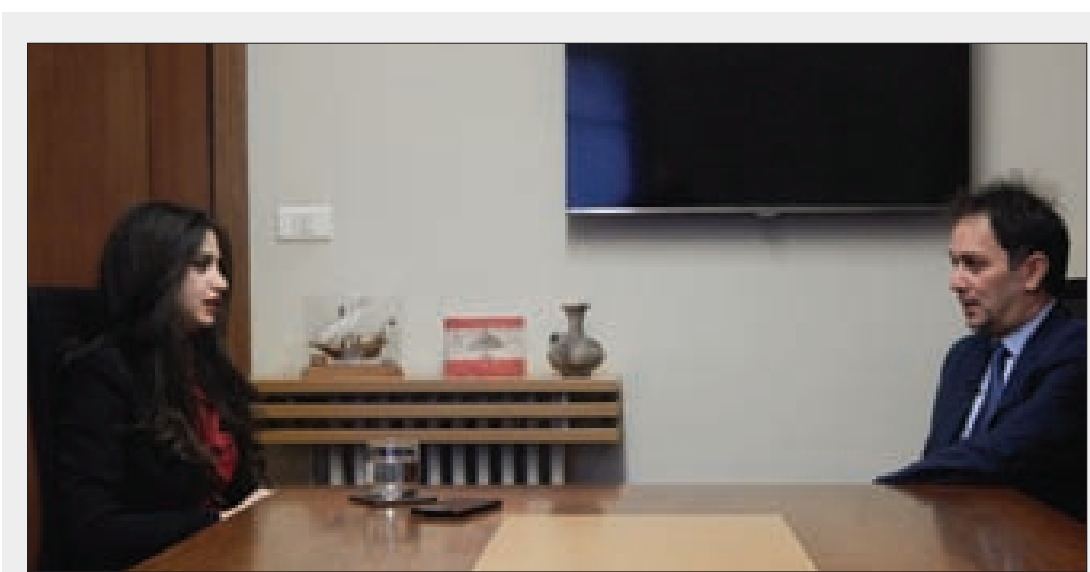
أنهى تيار المستقبل مؤتمره الثاني بانتخاب أعضاء مكتبه السياسي الذي ضمّ أوجها جديداً وأخرى مخضّرة. وكان المؤتمر انعقد يومي السبت والأحد الماضيين في قاعة «بيال»، وشارك في حفل الافتتاح رئيس التيار سعد الحريري، ممثل رئيس الجمهورية ميشال عون وزير التربية والتعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال الياس صبغ، وأعضاء «تيار المستقبل»، وممثلون عن أحزاب دولية إضافة إلى شخصيات سياسية.

والقي الحريري كلمة، اعتبر فيها أنّ المؤتمر «ينعقد في مرحلة من أدق وأصعب المراحل في تاريخ لبنان والمنطقة العربية. وقد شتّنا أن يواكب المبادرة السياسية، التي أطلقناها، وانتهت الفراغ في رئاسة الجمهورية بانتخاب فخامة الرئيس ميشال عون، ونقلت لبنان من المرواحة في دوائر الخطر واليأس والتعطيل، إلى دائرة إنقاذ شرعية من الأنيهار. ولقد نجحنا بحمد الله، في تجنّب لبنان الإنزلاق نحو المخاطر المحيطة، وفرّقنا أن نقوم بتسوية سياسية، لم يكن لها من هدف سوى العيور بلبنان من حقول الأنغام الإقليمية والمحلية على منطقة أمتة تحت مظلة الوفاق الوطني». وتوجّه إلى أعضاء المؤتمر قائلا: «أنتم مكلفون من القواعد التي اختبتمكم بمهتمّين؛ الأولى إجراء مراجعة نقدية لمسيرة

البناء

أكد لـ«البناء» و«توب نيوز» أنّ انتخاب عون فرصة لإنقاذ البلاد وحصته الوزارية مرتبطة بدوره الحاضن للقوى السياسية

بارود: النسبية هي النظام الأمثل لكن لا قدرة للمجلس الحالي على اعتماده وأرجح المخطط كحدّ أقصى



بارود متحدثاً إلى الزميلة رمال

للجمهورية «يشكل فرصة لإنقاذ البلاد قد تفاجئ؛ كلّ المشككين»، موضحاً أنّ رئيس الجمهورية لديه صلاحيات مكتوبة وأخرى غير مكتوبة وهي أقوى وترتبط بشخصه وحضوره وشعبيته، لكن قد يحتاج الرئيس المدموم من القوى السياسية إلى بعض التعديلات في الدستور ليمارس دوره كحكم بين اللبنانيين لكن لا تمسّ بصلاحيات أحد.

وردّ بارود الخلاف على الحصص الوزارية إلى وجود قرارات تحتاج إلى الثلثين، وبالتالي تسعى القوى السياسية إلى تشكيل الثلثين الضامنين لاتخاذ قرار أو الحصول على الثلث الضامن لعدم تمرير قرار ترفضه، مبيّناً أنّ حصّة رئيس الجمهورية مرتبطة بالدور، وإذا كان له دور فليكن له وزراء».

وفي ما يلي نصّ الحوار كاملاً:

عون في خطاب القسم ولا نزال ضمن الوقت المُتاح، ومن مصلحة العهد والجميع إقرار هذا القانون»، منبها إلى أنّ إجراء الانتخابات وفق قانون الستين سيجعلها انتخابات فرعية، وليس عامة، لأنّ أغلب المقاعد محسومة.

ويأيد بارود النظام النسبي الذي اعتبره «أكثر الأنظمة التي تؤمّن تمثيلاً للقوى السياسية كافة، إضافة إلى كونه مدخلا نحو الخروج من الحالة الطائفية»، لكنه شكك، في الوقت عينه، في قدرة المجلس النيابي الحالي على اعتماد النسبية الكاملة في أي قانون جديد، مرجحاً «الاتفاق كأقصى حدّ على القانون المختلط»، وتمنّى «أن تُعتمد معايير محددة تُورّع المقاعد بين كثري ونسبي وأن لا يكون خياطة على المقص».

ولفت بارود إلى أنّ انتخاب العماد ميشال عون رئيساً

بالثلث المعطل بل يحسب وزراء رئيس الجمهورية من ضمن حصته لكي يضمن حضوره القوي والفاعل على طاولة مجلس الوزراء.

التفسير الدستوري للخلاف على الحصص هو وجود قرارات تحتاج إلى الثلثين، وتسعى القوى السياسية إلى تشكيل الثلثين الضامنين لاتخاذ قرار أو الحصول على الثلث الضامن لعدم تمرير قرار في المجلس لا تريده هذه القوى. حصّة رئيس الجمهورية مرتبطة بالدور، فإذا كان للرئيس دور فليكن له وزراء. عون تخلى عن دوره الحزبي كرئيس كتل ورئيس تيار سياسي وهذا التيار لم يُلغ دوره. الحزب السياسي شيء ودور رئيس الجمهورية شيء آخر، وهذا الدور يحتاج إلى حصص، صلاحية توقيع مرسوم تشكيل الحكومة هو أهم من مرسوم تعيين رئيس الحكومة لأنّ مرسوم التكليف عبر استشارات ملزمة لرئيس الجمهورية.

المهل تضيق لإقرار قانون جديد وإجراء انتخابات ودعوة الهيئات الناخبة في 15 شباط وألا دخلنا مرحلة الخطر

● هل يحق لرئيس الجمهورية أن يتسلم تشكّية وزارية من الرئيس المكلف ويوقع عليها من دون التفاهم مع باقي الأطراف؟

ستسوريا، موضوع تشكيل الحكومة ينحصر بين رئيسي الجمهورية والحكومة، لكن في السياسة كليهما سيحاول وغير ملزم لتشكيل الحكومة طبيعي واستغرب الحديث عن تعثر، لكن تحديد موعد عيد الاستقلال كان استعجالاً، ولا اعتقد أنّ فمة تعثر غير طبيعي وأنّ الحكومة مستعصية النشأة، هناك صعوبات مرتبطة بالتنوع السياسي القائم، وضرورات تمثيل طائفية ومناطقية، لكنّ الحكومة ستنتقل في غضون أسابيع قليلة ليس أكثر.

● إذا لم يستطع رئيس الجمهورية استخدام صلاحيته في التوقيع على التشكّية الحكومية فهل يعني ذلك أنّ صلاحياته مقيّدة؟

لا اعتقد أنّ الرئيس عون سيقبل أن يبدأ عهده بتعثر كبير ويبقى متفرجاً، الرئيسان عون والحريري هما اللابان الأساسيان في تشكيل الحكومة وهناك لاعبون آخرون مهمون سياسياً، لكنّ عون والحريري سيوقعان على تشكّية بأفضل ما يمكن، ولن تأخره فترة طويلة.

تشكيل الحكومة صلاحية رئيسي الجمهورية وسيوقعان مراسمها بالتضاهم مع القوى السياسية

● هل تعتقد أنّ هناك منافسة بين عون، كرئيس جمهورية وتيار سياسي واسع ورئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي يعتبر أكثر قدرة على إدارة استخدام صلاحياته في الدستور ولفسفة بعض المواد؟ هل هناك منافسة بين السلطتين؟

العهد الدستوري فصل السلطات سيعيق، ولكن لكلّ من السلطتين صلاحيات وهماشي، التعاون اليوم مفروض بين الرئاستين بعد انتقال عون من رئيس تيار سياسي وتشكل نيابي إلى رئيس للجمهورية، الرئيس بري بمعرفته بالبلد وقدرته عل تدوير الزوايا وإيجاد الحلول سيتعاون مع رئيس للجمهورية.

● هل تعتقد أنّ الرئيس بري يحاول إظهار أهمية دوره في التشكّية الحكومية؟

يجب أن نميّز هنا بين موقع بري كرئيس للمجلس النيابي وبين موقعه كفريق سياسي يسبق له بان يعارض ويفاوض ويرفض شروطاً ويقتل بتسويات ويتكامل دوره مع دور حزب الله. أما كرئيس للمجلس فقد شهدنا أنه قام بدوره في إدارة جلسة انتخاب الرئيس بشكل صحيح ومعارضته لعون تأتي ضمن اللعبة الديمقراطية وهذا أمر طبيعي.

● مع انطلاقة العهد الجديد يبدو أنّ رئيسية الجمهورية والمجلس النيابي هما الأقرى. هل سنشهد مرحلة مقبلة يكون فيها رئيس الحكومة هو الحلقة الأضعف؟

رئيس الحكومة قوي أيضاً وهو شريك أساسي في توقيع مرسوم تشكيل الحكومة وهو يفاوض ويلتقي القوى السياسية. التوازنات السياسية في لبنان دقيقة، ورئيس الحكومة يتمتع، دستورياً، بصلاحيات واسعة على مستوى مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة. في السياسة في عملية الحديث عن الأقوى والأضعف، هناك تكافؤ في القوة في عملية تشكيل الحكومة لكن في الأداء شيء آخر.

● في حالة وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال جبران باسيل هل سمح الدستور لأي شخص بأن يمارس السلطة في مهام

عدة؟ رئيس التيار ووزير خارجية وممثل رئيس الجمهورية

● دخلنا مرحلة سياسية جديدة في البلاد مع انتخاب العماد ميشال عون وهو الذي يتمتع بحിثة شعبية ربما للمرة الأولى ويتوافق سياسي أيضاً وهو رئيس قوي بطبيعة الحال. ماذا يختلف اليوم في إدارة الرئيس عن السابق؟

فترة الفراغ الطويلة التي شهدها لبنان لم تكن فقط فراغاً في الرئاسة الأولى، بل امتدت إلى سائر المؤسسات الدستورية، وسبب هذا الفراغ تطلّع على المجلس النيابي، إلا تحت عنوان «شريع الضرورة»، وشهدنا إشكالية في جلسات مجلس الوزراء وعدم قبول اعتماد السفراء وخزط على كافة الصعيد. نحن نتنقل اليوم من مرحلة فراغ خطير إلى مرحلة الواعد للمؤسسات، وبما أنّ رئيس الجمهورية جاء نتيجة توافق واسع النطاق وهو يتمتع بحيثة شعبية ونيابية وتفاهات بين مكونات مختلفة في البلد، فإنّ هذه الأمور تعطي العهد دفعا كبيرا، إذا تراققت مع تشكيل حكومة قادرة على إنجاز المطلوب منها في المرحلة الانتقالية، لا سيما أننا على أبواب انتخابات نيابية، ما يعني إعادة تكوين السلطة بالمعنى الديمقراطي والتي تمزّ إلزامياً عبر انتخابات نيابية. ويبقى السؤال الأبرز يعد تشكيل الحكومة؛ أي قانون انتخاب ستجرى على اساسه هذه الانتخابات؟ بعد التشكيل تتضح الإشارات الأولية لاتجاه العهد الجديد وتعاطي القوى السياسية مع الوضع الجديد في البلد.

● تحدثت في مقال لك عن الإجماع والتركيبة الحكومية خارج الإطار الديمقراطي. الرئيس السابق ميشال سليمان لم يبنّد عن حيثة شعبية وهناك رئيس قوي أنتجت توازنات سياسية خارجية كالرئيس العماد إميل لحود. اليوم الرئيس عون يمثل حيثة شعبية فهل الصيغة التوافقية السابقة لانتخاب الرئيس أقرب إلى الديمقراطية أم أننا نشهد اليوم في قصر بعيدا فقط حالة ديمقراطية ما؟

نحن لسنا يعيدين اليوم في الرئاسة عن المشهد التوافقي. عون لم يأت رئيساً ضدّ مكون أساسي في البلد، بل جاء انتخابه نتيجة لقيادات عبارة للطوائف والقوى السياسية. اليوم الرئيس عون هو رئيس لكلّ لبنان واللبنانيين، وما نشهده في بعيدا هو غير ما كنا نشهده على مستوى شخص عون في الرابية، كرئيس لتكتل نيابي ورئيس سابق لتيار سياسي، وتعاطي الرئيس مع كل القوى السياسية حتى في تشكيل الحكومة مختلف، فهو حاضن وجامع ويحاول أن يكون منفتحاً للتركيبة اللبنانية المعقدة، ليس فقط في الطوائف بل بالتعبير عن التنوع السياسي. على مستوى تشكيل الحكومة مثلاً، هل المشكلة في تمثيل الطوائف فقط أم هناك أيضا إشكالية على مستوى من يمثل وكيف يتمثل؟ هناك ألقبات سياسية ولا بدّ أن تعبر عن نفسها في مجلس النواب من خلال قانون انتخاب يحترم وضعها ويرميا في الحكومة عبر توازنات معينة.

● في حالة العماد عون هل اقترنا أكثر من التمثيل الديمقراطي في القصر الجمهوري إذا سلطنا جدلاً أنّ الرئيس اليوم هو الأقوى مسيحياً؟ وهل قادر على ممارسة السلطة فعلاً أم أنّ الصلاحيات المخلّلة لا تُمكنه من ذلك؟

لا شك أنّ الرئيس عون منبثق عن حالة شعبية وتكتل نيابي كبير ولا مجال للشك بوضعه التمثيلي وشرعية الشعبية ومن هنا ينطلق عون إلى رحاب أوسع، أي إلى كل الوطن، بعد أن انتقل إلى موقع يستطيع من خلاله أن يمدّ الجسور بين الجميع وتطويق كل ما قاله على المستوى المسيحي على الصعيد الوزارى وهذه فرصة ولهله يستطيع أن يفاجئ الكثير من المشككين بقدرته على إراحة البلاد. كل من يتسلّح بشرعية شعبية لديه قدرة أكثر على أن يكون في موقع التمكّن من ممارسة السلطة، أما صاحبها كرئيس للجمهورية قبل الطائف فقد كانت واسعة جداً، فهو من كان يعيّن رئيس الحكومة والوزراء والسلطة التنفيذية في يده ويستطيع أيضا حل المجلس النيابي بمفرده. لكن هل استطاع أي رئيس أن يمارس هذه الصلاحيات منذ العام 1943 حتى 1990؟ قطعاً لا، هناك تفاهات وتسويات وأي رئيس مهما كوايلاً لم يستطيع أن يمارسها من ضمنهم الرئيس فؤاد شهاب. بعد الطائف الصلاحيات رهن الشخص أيضا وحضوره وحيثيته الشعبية، ليس بمعنى استفزاز أحد أو استرداد صلاحيات اعطيت لرئيس الحكومة، بل من خلال منع حصول المخالفات في مجلس الوزراء وفي هالة الحضور، فضلا عن أنّ قرار في مجلس الوزراء يُترجم توقيعه بمراسيم ولديه صلاحية «الحرد» ورد القوانين عندما تقز في مجلس النواب، ولديه صلاحيات مكتوبة وأخرى غير مكتوبة وهي أقوى وترتبط بشخصه وحضوره وشعبيته، لكن قد يحتاج الرئيس المدموم من القوى السياسية إلى بعض التعديلات في الدستور ليمارس دوره كحكم بين اللبنانيين لكن لا تمسّ بصلاحيات أحد.

● هل يوجد نص قانوني يحدّد حصص رئيس الجمهورية الوزارية في الحكومة؟ وبحالة الرئيس عون كيف يمكن ترجمة تمثيله الرأسي والتكتل النيابي ولتياز سياسي في الحكومة؟

- حصّة رئيس الجمهورية غير موجودة في الدستور، والمادة 24 تتحدث عن مناصفة بين المسلمين والمسيحيين وبين الطوائف، لكن يجب الخروج من هذا المنطق. أما بالنسبة إلى الحصص الوزارية فيجب أن نميّز بين مرحلة ما قبل الطائف وبعد. قبل الطائف كانت الحكومة تتشكل بمرسوم من رئيس الجمهورية الذي كان يعين رئيس الحكومة والوزراء لكن بعد الطائف أصبحت الحكومة في السلطة التنفيذية وأصبح تحديد الأكرثيات بحسب التصويت، ونمّيز هنا بين القرارات التي تحتاج إلى الأكرثية العادية والقرارات التي تحتاج إلى أكثرية الثلثين التي تخصّ عليها الدستور، وهنا يأتي الحديث عن الثلث المعطل أو الثلث الضامن، والحصص أصبحت جزءا من التركيبة الدستورية.

● وكالتك تقول إنّ الفريق الذي انتخب عون رئيساً لن يطالب